مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م١٩ع٢، ص ص: ٢٠٩-٢٣٤ (٢٠١١م/١٤٣٢هـ)
DOI: 10.4197 / Art. 19-2.5

مصطلحا الإضمار والحذف عند النحويين
(دراسة في دلالتهما، والفرق بينهما)

رفيع غازي السلمي
أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة – المملكة العربية السعودية

المستخلص. دراسة الإضمار والحذف عند النحويين من حيث بيان مدلولهما اللغوي والاصطلاحي، وإزالة اللبس الواقع عند بعض المتأخرين والمعاصرين بسببهما، وإبراز الفروق بين مصطلحي الإضمار والحذف التي استنتجها بعض المتأخرين من سياق كلام المتقدمين مجتمعة، وبيان الأنسب وغير الأنسب منها.

المقدمة

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، والصلاة والسلام على حبيبنا وقدوتنا محمد بن عبدالله، وآله صحبه وسلم وبعد؛ فإن من منظومة ما منحه علماء النحو لسمو العربية ورقيها ما تعارفوا عليه فيما بينهم من ألفاظ، تحولت شيئا فشيئا حتى غدت مصطلحات علمية، أسهمت بدورها في تقريب ما توصلوا إليه من أحكام وقواعد، ومن ثمّ سهل حفظها واستيعابها والفصل بين المتشابه منها.

وقد كان لكثرة علماء النحو، وتتابع أزمانهم، وتعدد بيئاتهم، واختلاف مؤلفاتهم، وتباين اجتهادهم أن تعددت هذه المصطلحات، وصار لبعضها أكثر من دلالة، كما صار الحد العازل بين دلالات بعض المصطلحات دقيقا جدا، ممّا أوقع تداخلا بين المصطلحات، ولبسا لدى القارئ.

ومع أن بعض المحدثين قد قدّم دراسات قيمة في هذا المجال أمثال عوض القوزي في كتابه "المصطلح النحوي"، وعبدالله الخثران في كتابه "مصطلحات النحو الكوفي" إلا أن بعض المصطلحات النحوية بحاجة إلى مزيد دراسة، مما دفعني لأن أخص مصطلحي الإضمار والحذف بدراسة تحقق أمرين: دلالتهما، والفرق بينهما؛ نظرا لما لاحظته من تعدد دلالتهما الاستعمالية عند المتقدمين، وتداخلهما، وإطلاق بعض المتأخرين أحكاما عامة فيهما، ووجود أكثر من محاولة لبعض المتأخرين في التفريق بين المصطلحين هي بحاجة إلى إبراز وإيضاح.

وقد بدأتُ هذه الدراسة بتتبع مواطن هذين المصطلحين قدر جهدي، وتأمل دلالاتهما في أنصع مؤلفات النحويين المتقدمين – من وجهة نظري – تمثيلا للمدرسة البصرية (كتاب سيبويه)، وللمدرسة الكوفية (معاني القرآن للفراء)، ثم ما وافق ذلك من كتب المتأخرين، وما قيل عنهما من قبل المحدثين مهتديا في بعض ذلك ببرنامج "الجامع الأكبر للتراث الإسلامي" الحاسوبي – حتى تحصلت لي – بفضل من الله – مادة أحسب أن في نشرها إثراء للتنافس بين محبي العربية، وخيرا للجميع بمشيئة الله تعالى.

وقد ارتأيت أن يكون تقديم هذه المادة في صورة خلاصة تبرُد في كفّ المتلقي، هيكلها العام: تمهيد، ومبحثان، تتبعهما النتائج، وقائمة المراجع والفهرس الموضوعي. التمهيد: فيه المعنى اللغوي للإضمار والحذف، والمبحث الأول: فيه الدلالة الاصطلاحية للإضمار والحذف، وما بني على كلّ دلالة من أقوال وآراء، ومناقشة ما يلزم منها.

أمّا المبحث الثاني: ففيه تفريق المتقدمين بين المصطلحين، ومحاولة بعض المتأخرين في التفريق – أيضا – بين المصطلحين، ودراسة كل محاولة، وما يمكن أن يضاف إليها بالجملة.

التمهيد

المعنى اللغوي للإضمار والحذف

الإضمار

الإضمار: الإخفاء، يقال: "أضمرت الشيء: أخفيته... وأضمرتْه الأرض: غيّبته إما بموتٍ، وإما بسفرٍ ،قال الأعشى:

أرانا إذا أضمَرَتكَ البلا دُ نُجفى وتُقطعُ مِنّا الرحِمْ

أراد: إذا غيّبتْك البلادُ"(١).

الحذف

الحذف: القطع، أو الإسقاط، يقال: "حذفَ الشيءَ يَحذفُه حذفا: قطعه من طرفه، والحجّام يحذف الشعر من ذلك، والحُذافة: ما حذف من شيء، فطرح"(٢). "وحذف الشيء: إسقاطه، يقال: حذفت من شعري، ومن ذَنَب الدابة، أي أخذت"(٣).

المبحث الأول

الدلالة الاصطلاحية للإضمار والحذف

تَبيّنَ لي وفق ما بدأتُ به هذه الدراسة من تتبع مصطلحي الإضمار والحذف أنهما شائعان في كتب النحويين، بحيث لا تكاد تجد كتابا خاليا منهما،

---

(١) ابن منظور، *لسان العرب*، ضمر (٨/٨٥).
(٢) *المصدر السابق* (٣/٩٣).
(٣) الجوهري، *الصحاح*، حذف (٨/١٣٤١).

وأنهما غير مختصين في الاستعمال بمدرسة أو بيئة نحوية دون أخرى، سواء أكان ذلك عند المتقدمين أم المتأخرين، فقد استعملهما نحويو البصرة، والكوفة، وبغداد، والأندلس، والشام... إلخ.

كما تبيّن لي وفق تأمل دلالة المصطلحين أن النحويين يستعملون مصطلح الإضمار بدلالات مختلفة، ويستعملون مصطلح الحذف بدلالةٍ واحدة. وسأقدّم في الذكر دلالة مصطلح الحذف؛ لارتباط بعض دلالات مصطلح الإضمار بها، كما سأذكر الدلالة في كلٍّ، ثم ما يقررها من نصوص النحويين المتقدمين والمتأخرين. فأقول إن الدلالة الاصطلاحية للحذف المستعملة عند النحويين مأخوذة من معناه اللغوي السابق الذكر، وهي كما نص الشاطبي: "ترك ذكر ما يقتضي الكلام ذكره بحكم الأصل، إمّا من جهة الطلب اللفظي أو المعنوي"[(١)]، سواء بقي للمتروك أثر إعرابي في اللفظ، أم لم يبقَ له أثر إعرابي في اللفظ.

وهذه الدلالة تشمل الجمل والمفردات والحروف. فمما جاء من حذف الجمل قول ابن جني: "ومنه [أي من الحذف] يومئذٍ وحينئذٍ، ونحو ذلك، أي: إذ ذاك كذلك، فحذفت الجملة المضاف إليها"[(٢)]، ولم يبق لها أثر إعرابي في اللفظ.

ومما جاء من حذف المفردات قول سيبويه: "ومن ذلك قولهم: كلَّ شيء ولا هذا، وكلّ شيء ولا شتيمةَ حرّ، أي: ائتِ كلَّ شيء، ولا ترتكب شتيمةَ حرٍّ، فحذف؛ لكثرة استعمالهم إياه"[(٣)]، وأبقى الأثر الإعرابي، وهو نصب (كل) و(شتيمة).

---

(١) الشاطبي، *المقاصد الشافية* (١٥٨/٣) و(١/ ٥٥٩) بتصرف.
(٢) ابن جني، *الخصائص* (٣٦٥/٢).
(٣) سيبويه، *الكتاب* (٢٨١/١).

ومما جاء من حذف الحروف قول ابن هشام الأنصاري: "حكى الأخفش: (لا رجُلَ وامرأةَ) بالفتح، وأصله: ولا امرأةَ، فحذفت (لا)،وبقي البناء للتركيب بحاله"(١).

أما الدلالات الاصطلاحية للإضمار المستعملة عند النحويين فهي على النحو الآتي:

الدلالة الأولى: الإخفاء، أو ما كان خلاف الظاهر، نحو قول سيبويه: "وقد يحسن ويستقيم أن تقول: عبدُالله فاضربه، إذا كان مبنيّا على مبتدأ مظهر أو مضمر"(٢). ألا ترى أن سيبويه جعل المضمر مقابلا للمظهر، وإذا كان مقابلا له، فهو مخفي. وعلى نحو قول سيبويه هذا جاء قول الفراء: "والحال لا تكون إلا بإضمار قد أو بإظهارها" (٣). كما جاء قول ابن أبي الربيع في سياق حديثه عن مواضع حذف المبتدأ: "القطع في صفات المدح والذم والترحم، فتقول: مررت بزيد العاقل. فأنت مخير بين الاتباع والقطع. وإذا قطعت نصبت بإضمار فعل، ورفعت بإضمار المبتدأ. ولا يجوز إظهار الفعل ولا إظهار المبتدأ"(٤).

الدلالة الثانية: الضمير الذي هو "اللفظ الموضوع للدلالة على الغائب، مثل: هو...، والمتكلم مثل: أنا... والمخاطب، مثل: أنت... "(٥)، سواء أكان ذلك الضمير بارزا أم مستترا.

---

(١) *ابن هشام، مغني اللبيب* (٢/٧٣٢).

(٢) *سيبويه، الكتاب* (١/ ١٣٨). وينظر: (١/٨٠- ٩٨- ٣٨٢- ٣٩١- ٣٦٠- ٣٨٣، ٢/٥٧- ٨٨- ٢٨٠).

(٣) الفراء، *معاني القرآن* (١/ ٢٤). وينظر: (٣١- ٣٢- ٩٣- ١٠٤- ٢٢٩).

(٤) *ابن أبي الربيع، الكافي في الإيضاح* (٢/٤٦٣).

(٥) ابن مالك، *شرح عمدة الحافظ* (١/١٤٢).

فمِن استعمالهم الإضمار بدلالة الضمير البارز قول سيبويه: "وأمّا الإضمار فنحو: هو، وإياه، وأنت..." [١]. وقول الفراء: "قوله ﴿سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الآية ٢٢ من سورة الكهف] و﴿خَمْسَةٌ﴾، و﴿سَبْعَةٌ﴾ لا يكون نصبا؛ لأنه إخبار عنهم فيه أسماء مضمرة، كقولك: هم ثلاثة، وهم خمسة"[٢].

ومن استعمالهم الإضمار بدلالة الضمير المستتر قول سيبويه عن "أنت" في نحو قولك: ذهبت أنت وزيد، وقول الله عز وجل ﴿ فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ ﴾ [الآية ٢٤ من سورة المائدة]، و﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ﴾ [الآية ٣٥ من سورة البقرة، و١٩ من سورة الأعراف]: "فأنت وأخواتها تقوي المضمر..." [٣]. أي تقوي الضمير المستتر في الفعل.

وقول الفراء في قول حسان بن ثابت:

فَكَفى بِنا فَضلا على مَن غَيرنا حُبُّ النبيِّ مُحمَّدٍ إيّانا

"وترفع (غير) إذا جعلت صلة بإضمار (هو)"[٤].

وقول ابن الشجري: "الإضمار في النحو: أن يعود ضمير إلى متكلم أو مخاطب، أو غائب"[٥].

وقد ظهر لي أن هذه الدلالة هي الأصل في استعمال النحويين لمصطلح الإضمار، لكثرة شيوعها أولا؛ ولوجود رابط اشتقاقي بينها وبين الضمير ثانيا. ويؤيد هذا الأخير أن الكوفيين هم الأقل استعمالا لهذه الدلالة من البصريين؛ لأنهم قليلا ما يوافقون البصريين فيما اصطلحوا عليه بالضمير، وكثيرا ما

---

(١) سيبويه، *الكتاب* (٦/٢). وينظر: (١- ١٠١- ١٣٠).
(٢) الفراء، *معاني القرآن* (٩٣/١).
(٣) سيبويه، *الكتاب* (٢/ ٣٧٩). وينظر: (٥٩/١- ٧٠- ٧١، ٣١/٢- ٥٤- ١٣١).
(٤) الفراء، *معاني القرآن* (٢٤٥/١). وينظر: (١٨٦/١- ٢١١- ٢٤٥- ٢٦٩- ٢٩٦- ٣٦١).
(٥) ابن الشجري،الأمالي (٥١٦/٢).

ينفصلون عنهم بمسمّى آخر هو مصطلح المكني[١]. فبالقليل يتصل الرابط الاشتقاقي بين الإضمار والضمير، فيجيء الإضمار بدلالة الضمير، وبالكثير ينقطع الرابط الاشتقاقي بينهما، فيمتنع مجيء الإضمار بدلالة الضمير.

وبناء على دلالة الإضمار هذه، ودلالة الحذف السابقة جاءت أقوال النحويين الآتية:

-قال ابن فلاح النحوي: "وأما المفعول فإنه يُحذف، ولا يضمر"[٢]. يريد أن المفعول لا يكون ضميرا مستترا، فهو إن لم يكن ظاهرا موجودا في الكلام فهو محذوف. وقد أبان ابن عصفور عن هذا بقوله: "وإنما يوجد المفعول ظاهرا أو محذوفا"[٣].

-قال ابن هشام الأنصاري عن قول الكسائي وهشام الضرير والسهيلي في فاعل الفعل الأول في نحو (ضربني وضربت زيدا): "إن الفاعل محذوف لا مضمر"[٤]. يريد أن هؤلاء النحويين يرون أن فاعل الفعل الأول ليس ضميرا مستترا، وإنما هو محذوف استنادا إلى أن الإضمار ممتنع قبل الذكر.

-قال أكثر النحويين: "الفاعل يضمر، ولا يحذف"[٥]. يريدون أن الفعل يتحمل ضميرا مستترا، ومن ثَمّ فإن الفاعل إن لم يكن مظهرا فهو مضمر مستكن في الفعل، ولا حاجة للقول بأنه محذوف. وعلى ذلك قال ابن يسعون: "المواضع التي يحذف فيها المبتدأ يُضمر فيها الفاعل، ولا يحذف"[٦].

---

(١) ينظر: عوض القوزي، *المصطلح النحوي* (١٧٤)، و*عبدالله الخثران، مصطلحات النحو الكوفي* (٦٢).

(٢) ابن فلاح، *المغني في النحو* (٢/٢٤٥).

(٣) ابن عصفور، *شرح الجمل* الكبير (٢/٥٩١).

(٤) ابن هشام، *مغني اللبيب* (٢/٦٩٧).

(٥) ابن مضاء، *الرد على النحاة* (٩٢).

(٦) ابن يسعون، *المصباح فيما أعتم من الإيضاح* (٢/٢٩١).

– قال البصريون[١] – ونُسب إلى جمهورهم[٢] – في فاعل المصدر في نحو قوله تعالى: ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾[٣]: إنه محذوف لا مضمر، وإن كان من قواعدهم – كما قال أبو حيان–: "إن الفاعل لا يحذف"[٤]. وإنما قالوا ذلك؛ لأن المصدر بمنزلة اسم الجنس، لا يتحمل ضميرا. وحينئذٍ فإن فاعل المصدر في نحو هذا لما لم يكن ظاهرا فهو محذوف حتما.

الدلالة الثالثة: ترك ما يقتضي الكلام ذكره بحكم الأصل بشرط أن يبقى الأثر الإعرابي للمتروك في اللفظ. وعليه فإن الإضمار أخصّ من الحذف؛ لأن الحذف لا يشترط فيه بقاء الأثر الإعرابي للمتروك في اللفظ، يقول الشهاب الخفاجي: "الإضمار: الحذف مع بقاء الأثر؛ لأنه يُشعر بوجود مقدّر له، والحذف أعمّ"[٥].

وهذه الدلالة شائعة في كتب النحويين المتقدمين منهم والمتأخرين؛ لارتباطها بالعامل، فترك العوامل اللفظية كالحروف الجارة والناصبة والجازمة، والأفعال الرافعة والناصبة، والأسماء المضافة يطلق عليه مصطلح الإضمار، ويصحّ أن يطلق عليه – أيضا – مصطلح الحذف. وترك غير العوامل اللفظية كالمبتدأ والخبر والمفاعيل والجمل أطلق عليه مصطلح الحذف حسبُ.

وقد برزت هذه الدلالة في حديث النحويين عن المصادر المثناة، كحنانيك، والموضوعة موضع الدعاء كسقيا، والموضوعة موضع الفعل كسبحان الله، ونحوها. وفي الحديث عن ناصب المنادى، والمنصوب في الاشتغال،

---

(١) ينظر: أبوحيان، *الارتشاف* (٢٢٥٨/٥).
(٢) ينظر: أبوحيان، *منهج السالك* (٢/ ٣١١).
(٣) الآيتان (١٣– ١٤) من سورة البلد.
(٤) أبوحيان، *البحر* المحيط (١٤٣/١).
(٥) *الخفاجي، الحاشية على البيضاوي* (٢٧٨).

والاختصاص، والتحذير، والإغراء. وكذلك في الحديث عن النواصب التي لا تنصب المضارع بنفسها.

ومما جاء من استعمالهم بهذه الدلالة قول سيبويه: "... وإنما يقبح حذف الفعل وإضماره بعد حروف الاستفهام؛ لمضارعته حروف الجزاء"(١). ألا ترى أنه جعل المصطلحين مترادفين، الحذف إضمار، والإضمار حذف؛ لأن المتروك الذي هو الفعل له أثر إعرابي باقٍ في اللفظ، وهو مما يشترك فيه المصطلحان.

وكذلك فعل الأخفش في قوله: "ورفع بعضهم ﴿ وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [الآية ٣ من سورة ص]، فجعله في قوله مثل (ليس)، كأنه قال: ليس أحد، وأضمر الخبر. وفي الشعر:

طَلَبُوا صُلْحَنا وَلاتَ أَوانٍ فَأَجَبنا أنْ ليسَ حينَ بَقاءِ

فجر (أوانٍ)، وحذف وأضمر (الحين)..." (٢).

ومما جاء أيضا بهذه الدلالة قول ابن جني: "وقد حذف أحد مفعولي ظننتُ، وذلك نحو قولهم: أزيدا ظننتُه منطلقا، ألا ترى أن تقديره: أظننتُ زيدا منطلقا ظننته منطلقا ؟، فلما أضمرت الفعل فسّرته بقولك: ظننته، وحذفت المفعول الثاني من الفعل الأول المقدر؛ اكتفاء بالمفعول الثاني الظاهر في الفعل الآخر..." (٣). ألا ترى أنه استعمل مصطلح الحذف في المفعول؛ لأنه معمول، والمعمول إذا تُرك لا يبقى له أثر إعرابي في اللفظ، واستعمل مصطلح الإضمار في الفعل؛ لأنه عامل، والعامل إذا ترك بقي أثره الإعرابي في اللفظ.

---

(١) *سيبويه، الكتاب* (١/١٤٤). وينظر: (١/٨١- ١١٥- ٢٣٦- ٢٥٤- ٢٦٨- ٢٩٧، ٢/٦١- ٦٢- ٨١، ٣/٥- ٦- ٢٨...).

(٢) *الأخفش، معاني القرآن* (٢/٤٥٤). وينظر: (١- ٣١- ٨٠).

(٣) ابن جني، *الخصائص* (٢/ ٣٧٤). وينظر: (٢/٣٧٩).

وعلى نحو فعل ابن جني هذا فعل ابن الحاجب في قوله: "والقياس حذف حرف الجر مع أنّ وأنْ على اختلاف ألفاظها... وإذا حذفت حروف الجر عن أنّ وأنْ فالصحيح أنها في موضع نصب إجراءً لها مُجرى ما حذف منه أولا حرف الجر فيما تقدم على الوجه المذكور. وقد زعم الخليل أنها في موضع خفض، وهذا يدل على أنه قدرها مضمرة، مثلها في قولهم: اللهِ لأفعلنّ بالخفض"(١).

وبناء على هذه الدلالة أطلق أستاذي عبدالفتاح بحيري القول بأن ما أسقط من الكلام، وبقي له أثر فهو إضمار، وما لم يبق له أثر فهو حذف، يقول: "وإذا أسقط شيء من الكلام وبقي أثره في اللفظ سمي إضمارا... وإذا أسقط ولم يبق له أثر في اللفظ سمي حذفا"(٢). ووافقه علي بكر علي حيث قال: "والصحيح عندي أن الحذف أعم من الإضمار؛ لأن الإضمار الحذف مع بقاء الأثر ظاهرا أو مقدرا، وهذا خاص بالعوامل، ويشعر بوجود مقدر له. والحذف يطلق على الحذف مع بقاء الأثر، وعلى ما لا يبقى له أثر في اللفظ"(٣).

الدلالة الرابعة والأخيرة: ترك ما يقتضي الكلام ذكره بحكم الأصل، سواء بقي للمتروك أثر إعرابي في اللفظ، أم لم يبق له أثر إعرابي في اللفظ. وبهذا يكون الإضمار مرادفا للحذف، الحذف إضمار والإضمار حذف.

وهذه الدلالة وإن كانت شائعة على ما نص عليه السمين الحلبي(٤) إلا أنها ليست بالقدر الذي شاعت به الدلالتان السابقتان الثانية والثالثة؛ لأنها ناشئة

---

(١) ابن الحاجب،*الإيضاح في شرح المفصل* (١٦٠/٢).

(٢) عبدالفتاح بحيري، *الحذف والإضمار في أسلوب القرآن* (١-٢). وقد استخدم أستاذي في كتابه هذا الإضمار بمعنى الحذف.

(٣) *علي بكري، عوامل الإعراب بين التقديم والتأخير والحذف والتقدير* (٩١).

(٤) ينظر :السمين الحلبي، *الدر المصون* (٢١١/٢).

عن توسع النحويين في مصطلح الإضمار توسّعا أدّى إلى تداخل المصطلحين نتيجة ما اشتركا فيه من "أن كل واحد منهما لا يكون ملفوظا به"(١).

وتتجلّى هذه الدلالة في استعمال بعض النحويين مصطلح الإضمار فيما لم يكن ضميرا، أو فيما ترك ما يقتضي الكلام ذكره، ولا أثر إعرابي للمتروك في اللفظ، كقول سيبويه عن (ما) العاملة عمل ليس: "وأمّا أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها لات في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصة، لا تكون لات إلا مع الحين، تُضمِر فيها مرفوعا، وتنصب الحين؛ لأنه مفعول به"(٢).

فقوله "تضمر" أي تحذف؛ لأنّ (لا) حرف، والحرف لا يتحمل ضميرا مستترا، وليس للمتروك أثر إعرابي في اللفظ. يقول ابن هشام الأنصاري: "ويُبيّن أنّ مراده بالإضمار الحذف قوله بعد ذلك: (وليست لات كليس في المخاطبة والإخبار عن غائب تقول: لستُ وليسوا وعبدالله ليس ذاهبا، فيبني على المبتدأ ويضمر فيه، ولا يكون هذا في لات لا تقول: عبدالله لات منطلقا، ولا قومك لاتوا منطلقين) فهذا كله نص على أنه لا يريد بالإضمار إلا الحذف"(٣).

ومن ذلك أيضا قول الفراء عن معنى قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى﴾ [الآية ٧٣ من سورة البقرة]: "معناه – والله أعلم – اضربوه ببعضها، فيحيا، كذلك يحيي الله الموتى، أي: اعتبروا، ولا تجحدوا بالبعث، وأضمر فيحيا"(٤). فقوله "أضمر"، أي حذف.

---

(١) أبوحيان، *منهج السالك* (٦٧/١).

(٢) سيبويه، *الكتاب* (٥٧/١). وينظر: (٧٢/١- ١٤٣- ٣٧٦- ٤٠٠، ٨٤/٢- ٨٥- ١٢٩، ٧٣/٣- ١٦٥).

(٣) أبوحيان، *منهج السالك* (٦٧/١).

(٤) *الفراء، معاني القرآن* (٤٨/١-٤٩). وينظر: (١٣/١- ١٤- ٢٤- ٥٥- ٩٤- ٢٨٤- ٣٣١- ٣٤٥- ٣٦٩...).

ومن ذلك أيضا قول الأخفش: "وقال ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ﴾ [الآية ١٧٦ من سورة البقرة]، فالخبر مضمر، كأنه يقول: ذلك معلوم لهم بأن الله نزل الكتاب؛ لأنّه قد أُخبرنا في الكتاب أنّ ذلك قد قيل لهم، فالكتاب حق"(١).

وبناءً على هذه الدلالة نص بعض المحدثين على أن النحويين يستعملون مصطلحي الحذف والإضمار بدلالة واحدة، دون تفريق بينهما، يقول طاهر حموده: "والواقع أنّ المصطلحين يستعملان بمعنى واحد عند النحاة، ابتداء من سيبويه، ولا توجد تفرقة دقيقة تراعى في استعمالهما باستثناء الذي لا يسمونه حذفا"(٢).

وقال ناجي عبدالجليل: "أما الإضمار فالصواب أنه مرادف للحذف في غير باب الفاعل، فإن معظم النحاة يستعملون المصطلحين لشيء واحد"(٣).

كما قال عبدالله الخثران: "ويبدو أن الغالب عند النحاة والسائد في كتبهم أنهم لا يفرقون بينهما، فهم يستعملونهما بمعنى واحد"(٤). وقال – أيضا–: "ويظهر من تعبير الفراء والكوفيين أنهم لا يفرقون بين الإضمار والحذف في المعنى، فهما وإن اختلفا في اللفظ فهما في المعنى واحد"(٥).

وليس كما قالوا؛ لأن هذه الدلالة معتمدة على شيء من استعمال النحويين للإضمار. وعليه فلا مبرر للتصويب؛ لأن النحويين – كما سيأتي – يفرقون بين المصطلحين، لا العكس؛ اتّكاء على دلالة الحذف ودلالة الإضمار الأولى اللتين سبق ذكرهما.

---

(١) *الأخفش، معاني القرآن* له (١/١٥٦).
(٢) طاهر حموده، *ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي* (٢٠). وينظر: *إحياء النحو* (٦٥).
(٣) ناجي عبدالجليل، *الزيادة والحذف بين الأخفش والفراء* (٢٤).
(٤) عبدالله الخثران، *مصطلحات النحو الكوفي*(١٤٤).
(٥) *المصدر* السابق(١٤٣).

أما تخصيص عبدالله الخثران الفراء والكوفيين بعدم التفريق بين المصطلحين فلأن الفراء على ما بان لي من كتابه "معاني القرآن" يتعامل في الكثير الغالب مع الحذف على أنه ما أسقط من بنية الكلمة، ومع الإضمار على أنه ما أسقط من التركيب. وسيأتي توضيح ذلك في موضعه. وعليه فإنه يَكثُر عنده استعمال الإضمار بالدلالة السائدة للحذف عند غيره، وحينئذٍ يَرِد الظن بأنّه لا يفرق بين المصطلحين.

ثمّ إنه بناءً على هذه الدلالة والدلالة التي سبقتها اعترض ابن مضاء على النحويين بأنهم يفرقون بين مصطلح الإضمار والحذف بما لا يصلح فرقا بينهما. يقول: "والنحويون يفرقون بين الإضمار والحذف، ويقولون – أعني حذاقهم –: إن الفاعل يضمر، ولا يحذف، فإن كانوا يعنون بالمضمر ما لابدّ منه، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه، فهم يقولون: هذا انتصب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره.

والفعل الذي بهذه الصفة لابدّ منه، ولا يتم الكلام إلا به، وهو الناصب، ولا يوجد منصوب إلا بناصب، وإن كانوا يعنون بالمضمر الأسماء، ويعنون بالمحذوف الأفعال، ولا يقع الحذف إلا في الأفعال أو الجمل لا في الأسماء فهم يقولون في قولنا: الذي ضربت زيد: إنّ المفعول محذوف تقديره: ضربته"(١).

فالذي يظهر أنّه لم يدرك أنّ مراد النحويين من مصطلح الإضمار في مواضع قولهم: "الفاعل يضمر، ولا يحذف " الضمير المستتر كما تقدم.

كما يظهر – أيضا – أن حكمه على نحو قولهم: "هذا انتصب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره " بأن المضمر لابد منه – ناتج عن عدم إدراكه لمرادهم من مصطلح الإضمار في نحو قولهم هذا، إذ مرادهم من ذلك ترك ما يقتضي الكلام ذكره إذا بقي أثر المتروك في اللفظ، سواء أكان ذلك الترك جائزا أم واجبا.

---

(١) ابن مضاء، *الرد على النحاة* (٩٢-٩٣).

ومعنى (جائزا) أنه لا مانع من ظهوره في بعض المواضع، و(واجبا) أن هناك علّة مانعة من ظهوره في كل حال، نحو ترك الفعل الناصب للاسم المنادى – على الصحيح – في قولك: يا رجلا؛ لأن (يا) نائبة عنه، ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه(١).

المبحث الثاني

الفرق بين الإضمار والحذف

هناك فرق يُدرك بوضوحٍ من دلالة مصطلح الحذف، ودلالة مصطلح الإضمار الثانية اللتين سبق ذكرهما، وهو أن الإضمار في حكم الموجود بخلاف الحذف. وقد جاء نصٌ للشاطبي ظاهره أن هذا الفرق متقرّر عند النحويين كلهم أو عامتهم، يقول: "وقد فرّق الناس بين الأمرين بأن المضمر في حكم الحاضر الملفوظ به المراد، بخلاف الحذف فإنه كان ملفوظا به، ثم ترك وأهمل، فليس في حكم الحاضر"(٢).

فقوله (وقد فرق الناس) أي: قد فرق النحويون، بدليل قوله بعد: "وقد فرق ابن خروف وغيره بين المضمر والمحذوف بما لم يحضرني الآن"(٣).

هذا، وقد سبق أن قرّر السهيلي هذا الفرق في سياق حديثه عن الفاعل في نحو: قام الزيدان، وقام الزيدون ونحوهما، يقول: "وتحقيق القول أن الفاعل مضمر في نفس المتكلم، ولفظ الفعل متضمن له دالّ عليه، واستغني عن إظهاره؛ لتقدم ذكره، وعبّرنا عنه بمضمر، ولم نعبّر عنه بمحذوف – كما قلنا في المضمر المفعول العائد على الاسم الموصول–؛ لأن المضمر هنا قد لفظ به في

---

(١) ينظر: ابن عصفور، *شرح الجمل* الكبير (٢/٤٠٧-٤٢٠).
(٢) الشاطبي، *المقاصد الشافية* (١/٢٨٠).
(٣) الشاطبي، *المقاصد الشافية* (١/٢٨٠).

النطق، ثم حذف تخفيفا، نحو قولك: الذي رأيته، والذي رأيت، ويجوز حذفه في التثنية والجمع، فلمّا كان ملفوظا به، ثمّ قطع من اللفظ تخفيفا عبّر عنه بالحذف، وليس كذلك ضمير المرفوع؛ لأنّه لم ينطق به، ثمّ حذف، ولكنّه مضمر في النيّة مخفيٌّ في الخلد، والإضمار هو الإخفاء،والحذف هو القطع من الشيء، فهذا فرق ما بينهما، وهو واضح لا خفاء به، ولا غبار عليه"(١).

وقد عبّر علي أبو المكارم عن هذا الفرق بقوله: "النحاة يفرقون بين الحذف والإضمار، إذ الإضمار أو الاستتار: هو أن يوجد في الصيغة ما يدل على المضمر أو المستتر. أما في حالة الحذف، فلا يشترط أن يوجد في الصيغة ما يدل على المحذوف، بل يفهم من السياق وحده"(٢).

والحق أن هذا الفرق وإن كان جوهريا باعتبار أنه مبني على المعنى اللغوي للمصطلحين إلا أنّه لم يكن حدّا فاصلا، ولم يتقيّد به النحويون المتقدمون في كلّ استعمالاتهم. ولذلك حاول نحويون متأخرون أن يلتمسوا فرقا بين المصطلحين يكون أكثر وضوحا. وقد نتج عن محاولاتهم هذه ثلاثة فروق هي:

الفرق الأوّل: ذكره ابن مضاء في قوله: "... فإن فُرِّق بينهما – أي بين الإضمار والحذف – بما هو مقطوع بأنّ المتكلم أراده، وبما يظن أنّ المتكلم أراده، ويجوز ألا يريده فهو فرق، لكن إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتي موافقا لهذا الفرق. والذي يجب أن يعتقد في مثل (زيد قام) أنّه يجوز أن يريد المتكلم إعادة الفاعل، ويجوز أن يكتفي بما تقدّم، والأظهر أن يكتفي بما تقدّم.

هذا إذا كان في كلام الناس، وأما في كلام الباري سبحانه فالإضراب عن إثباته ونفيه واجب؛ لأنّه لا يوجد فيه دليل قطعي، ولا حاجة بنا إلى القول بالإثبات والإبطال فيه"(٣).

---

(١) السهيلي، *نتائج الفكر* (١٦٥).
(٢) علي أبو المكارم، *الحذف والتقدير في النحو العربي* (٢٠٢).
(٣) *ابن مضاء، الرد على النحاة* (٩٣).

ولعلّه يريد تخصيص الإضمار بما هو عمدة في الكلام، لا يمكن الاستغناء عنه، وتخصيص الحذف بما هو فضلة في الكلام يمكن الاستغناء عنها، بدليل قوله قبلَ نصه هذا ببضعة أسطر: "فإن كانوا يعنون بالمضمر ما لابد منه، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه..." [١].

وإذا كان الأمر كذلك فهو على حدّ قوله (فرق)، ويمكن عن طريقه الفصل بوضوح بين المصطلحين بحيث إنّه إذا اقتضى الكلام عدم ذكر المبتدأ أو الخبر أو الفاعل يطلق عليه إضمار، وإذا اقتضى الكلام عدم ذكر المفعول أو المضاف أو حرف الجر أو الجمل أطلق عليه حذف.

أما إذا حمل كلامه على ظاهره فمشكل من وجهين:

الأول: أن ثمة مواضع لا نستطيع الحكم عليها بحذف أو إضمار، نحو ما ورد – على حدّ قوله – في القرآن الكريم من نحو قولهم: زيد قام.

الآخر: أن الفاعل في نحو: (زيد قام) محذوف غير مضمر، على اعتبار أن المتكلم يجيز ألا يريده، وكذا الفعل في نحو قولهم: حمدا وشكرا...

وهذا تذليل للقول ببقاء الجملة على ركن واحد الذي تبناه بعض المحدثين كإبراهيم مصطفى، وعبدالرحمن أيوب بقصد التجديد والتيسير، حيث قال الأول "والذي عوّص الأمر على النحاة ما قرّروه من أنّ كلّ جملة يجب أن تشمل مبتدأ وخبرا، أو فعلا وفاعلا، ولم يعرفوا الجملة الناقصة، ويرونها في النداء مثل: يا محمد، ويا علي، فيقدّرون: أدعو محمدا، أو أدعوك محمدا، ولا وجه لهذا التقدير، ولا هو مع المعنى، وكذلك: تحيّة وسلاما، وصبرا وشكرا، يقدّرون الفعل لإعراب الاسم المذكور، ولا وجه له..." [٢].

---

(١) *المصدر السابق* (٩٢).

(٢) إبراهيم مصطفى، *إحياء النحو* (١٤٢).

وقال الآخر: "لا يشهد واقع اللغات – بما في ذلك العربية – بضرورة تكون الجملة من مسند ومسند إليه، باعتبار أنّ المسند لفظ، والمسند إليه لفظ آخر، وليست الحالات التي ذكرها النحاة لضرورة حذف الخبر مرّة، وضرورة حذف المبتدأ مرّة أخرى، أو جواز أيٍّ من هذينِ الاحتمالينِ إلا دليلا قاطعا على عدم لزوم استكمال الإسناد اللغوي لركنين... من أجل هذا نرى ضرورة القول بوجود نوع من الجملة العربية الإسنادية ذات الركن الواحد، كما نرى في الأمثلة التي ذكرها النحاة لحذف المبتدأ، وحذف الخبر"(١).

والقول ببقاء الجملة على ركن واحد مجانب للصواب؛ لاتّكائه على اللفظ دون التفات للدلالة، ومقتضيات النظام النحوي من مقام وسياق... مما يفقد النحو قيمته ومتعته(٢).

الفرق الثاني: ذكره الزركشي في سياق حديثه عن الحذف، يقول: "والفرق بينه وبين الإضمار أن شرط المضمر بقاء أثر المقّدر في اللفظ، نحو: ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَاء فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [الآية ٣١ من سورة الإنسان]، ﴿وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ ﴾ [الآية ٦ من سورة ق]، ﴿ انتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ [الآية ١٧١ من سورة النساء]، أي انتهوا أمرا خيرا لكم، وهذا لا يشترط في الحذف"(٣).

وهذا الفرق مبني على الدلالة الثالثة لمصطلح الإضمار التي سبق ذكرها. وهو فرق وجيه، بل لا يقلّ شأنا عن الفرق الجوهري الأول؛ لأنّه متّفق مع أصل من أصول النحويين، ألا وهو العامل. ولو تمسّك النحويون كافّة به في استعمالاتهم لما تداخل المصطلحان، ولا وقع بسببها لبس لدى القارئ.

---

(١) عبدالرحمن أيوب، *دراسات نقدية في النحو العربي* (١٩٥).
(٢) ينظر: أحمد جار الله، *اتجاهات تجديد النحو* (٤٨).
(٣) الزركشي، *البرهان* في علوم القرآن (١٠٢/٣).

الفرق الثالث: ذكره الكفوي في قوله: "الحذف إسقاط الشيء لفظا ومعنى، والإضمار: إسقاط الشيء لفظا لا معنىً"(١).

وقال بعبارة أخرى: "الحذف ما ترك ذكره في اللفظ والنية كقولك: أعطيت زيدا. والإضمار: ما ترك ذكره من اللفظ، وهو مراد بالنية، كقوله تعالى: ﴿وَاسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾ " [الآية ٨٢ من سورة يوسف] (٢).

ويبدو أنّ الكفويّ استخلص هذا الفرق من قول الجرجانيّ: "الإضمار إسقاط الشيء لفظا لا معنى"(٣)،أو أنّه استخلصه ممّا فرّق به بعض النحويين المتأخرين بين الحذف اختصارا والحذف اقتصارا، يقول ابن عصفور: "فحذف الاختصار الحذف للدلالة على المحذوف، وحذف الاقتصار من غير دلالة على المحذوف، ولا إرادة له. ومثال حذف الاقتصار أن تقول: ضربت وأكلت، تريد أن هذين الفعلين قد وقعا مني، ولا تخبر بأي شيء وقع"(٤).

وعلى أيّ حال فإنّ هذا الفرق مبني على ركن أساسي تبنّاه النحويون في صناعتهم، واعتمدوا عليه، وهو المزاوجة بين اللفظ والمعنى. إلا أنّه قد يؤخذ عليه أنّ فيه توسّعا كبيرا في الدلالة، لدرجة تصيير الإضمار حذفا، والحذف إيجازا، باعتبار أن المتروك إذا لم يبق له أثر في اللفظ فهو حذف، وإذا لم يدل عليه دليل فهو إيجاز. وهذا يلبس على القارئ.

وقد يؤخذ على عبارة الكفوي الأولى أنه يكون لكل ساقط معنى، إما أن يسقط بسقوطه، وإما أن يبقى، فإذا بقي سُمي الساقط إضمارا، وإن سقط سُمي الساقط حذفا، وهذا يقتضي إخراج سواقط من بنية الكلمة، فلا تُعدّ من

---

(١) *الكفوي، الكليات* (٢/٢٢٦).
(٢) *المصدر السابق* (٢/٢٦٢).
(٣) *الجرجاني، التعريفات* (٢٠).
(٤) *ابن عصفور، شرح الجمل* الكبير (١/٣٠٩-٣١٠).

المضمرات، ولا من المحذوفات، نحو الياء في: جوارٍ وليالٍ وغواشٍ؛ لأن المعنى الذي تدلّ عليه هذه الألفاظ ليس منبثقا من الياء وحدها التي سيقدّر لها السقوط، وإنما من مجموع الحروف وائتلافها.

كما يؤخذ عليه – أيضا – أنه ناقض نفسه حين قال في عبارة ثالثة: "المضمر له وجود حقيقي، فإنه باقٍ معناه وأثره أيضا. والمحذوف وإن أسقط لفظه لكن معناه باقٍ، وينتظمه المقدّر"(١).

وقد سبق أن تنبه غازي طليمات لهذا التناقض فقال: "ألا ترى كيف ذكر في الجزء الثاني من كلياته أنّ الحذف إسقاط الشيء لفظا ومعنى، ثمّ ذكر في الجزء الرابع أنّه إسقاط لفظي، وأنّ المعنى يبقى ولا يسقط"(٢).

ومن وجهة نظري يمكن أنّ يفرّق بين المصطلحين بأنّ الحذف كلّ ما ترك من بنية الكلمة – إن في أولها، نحو ﴿ بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾، وإن في جوفها، نحو: مقول، وإن في آخرها، نحو غواشٍ – بدلالة الاشتقاق، والتثنية، والجمع والتصغير...

والإضمار: كلّ ما خفي من الكلم – اسما، نحو قوله تعالى:﴿وَاسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾، أو فعلا، نحو: صبرا وشكرا، أو حرف معنى، نحو: اللهم، أو جملة، نحو: نعم، جوابا لمن قال: أقام زيد؟، أي: نعم قال زيد، أو جملا، نحو قوله تعالى: ﴿ فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ ﴾[الآية ٣٦ من سورة الفرقان]، أي فأتيناهم فأبلغناهم الرسالة، فكذبوهما، فدمرناهم – بدلالة المذكور، والسياق، والمقام والصناعة النحوية (٣).

---

(١) الكفوي، *الكليات* (٢/٢٢٦).
(٢) غازي طليمات، *المفهوم النحوي في الكليات* (٤٦٣).
(٣) ينظر: *ابن هشام، مغني اللبيب* (٢/٦٩٢).

وبناء على هذا الفرق نستطيع أن نربط بين الدلالة اللغوية والاصطلاحية للإضمار والحذف، ونجعل الحذف من المصطلحات الصرفية، والإضمار من المصطلحات النحوية.

ونوحّد بين الأحكام، فلا يقال – وفقا لهذه التفرقة –: إن الفاعل يحذف في مواضع، ويضمر في مواضع أخر، وإنما هو مضمر في كلّ حال؛ لأنّه عمدة، لا يتمّ الكلام إلا به، وكذا المبتدأ، الخبر...، وعليه يزول اللبس عن القارئ، وتذوب كلّ مفسدة مُترتِّبة عليه.

وأيضا نقرّب دلالة المصطلحين للمبتدئين، إذ لو خُيّر أحدهم في قولٍ من الأقوال التي ترك فيها ذكر ما يقتضي الكلام ذكره بين أن يقال له: هل المتكلم حذف شيئا من الكلام، أم أضمر شيئا من الكلام ؟ لوقع اختياره على أنّه أضمر شيئا من الكلام؛ إدراكا منه بأنّ حذف شيء من الكلام يخلّ بالمعنى.

وقد لاحظت من خلال استقراء شافية ابن الحاجب، وشرح التصريف الملوكي لابن يعيش أن الصرفيين يتعاملون مع مصطلح الحذف (إسقاطا، وقطعا، وتركا)، لا مصطلح الإضمار؛ لأن الأخير إخفاء، أي: إخفاء شيء يستوجب قصدا من المتكلم، وليس في بنية الكلمة ما يقتضي ذلك، بحيث يرى القارئ أن: "ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عند الإفادة أزيد للإفادة "[(١)]، أو يجد المتكلم: "أنطق ما يكون إذا لم ينطق، وأتمّ ما يكون بيانا إذ لم يُبِن"[(٢)].

ولاحظت – أيضا – أنّ الفراء في معاني القرآن يكاد يكون ملتزما بهذه التفريق، ومن ذلك قوله – فيما يتعلّق بالإضمار –: "... قوله ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾ [الآية ٢٨ من سورة البقرة]، المعنى – والله أعلم – وقد كنتم، ولولا إضمار (قد) لم يجز مثله في الكلام"[(٣)].

---

(١) الجرجاني، *دلائل الإعجاز* (١٤٦).
(٢) *المصدر السابق*، الصحيفة نفسها.
(٣) الفراء، *معاني القرآن* (٢٣/١-٢٤).

وقوله: "... من كلام العرب أن يضمروا (من) في مبتدأ الكلام، فيقولون: منّا يقول ذلك، ومنّا لا يقوله..."(١).

وقوله – فيما يتعلق بالحذف –: "وقوله ﴿ وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَن كَانَ هُودًا.. ﴾ [الآية ١١١ من سورة البقرة]، يريد: يهوديا، فحذف الياء الزائدة، ورجع إلى الفعل من اليهودية"(٢).

وقوله – أيضا –: "وقوله تبارك وتعالى ﴿ قَالَ ابْنَ أُمّ ﴾ [الآية ١٥٠ من سورة الأعراف] يقرأ (ابن أمَّ وأمِّ) بالنصب والخفض، وذلك أنه كثر في الكلام، فحذفت العرب منه الياء، ولا يكادون يحذفون الياء إلا من الاسم المنادى..."(٣).

وهذا يعضد ما ذهبت إليه. والله أعلم.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه.

شكر وتقدير

يقدم الباحث الشكر لعمادة البحث العلمي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، على دعمها العلمي والمادي لهذا المشروع بالمنحة البحثية.

النتائج

- استعمل النحويون مصطلح الحذف بدلالة واحدة مأخوذة من معناه اللغوي، وهو: "ترك ما يقتضي الكلام ذكره بحكم الأصل إمّا من جهة الطلب اللفظي أو المعنوي"، سواء بقي للمتروك أثر إعرابي في اللفظ أم لم يبقَ.

---

(١) *المصدر السابق* (١/ ٣٩٤).
(٢) *الفراء، معاني القرآن* (١/٢٧١).
(٣) *المصدر السابق* (١/٣٩٤).

- استعمل النحويون مصطلح الإضمار بدلالة ما هو خلاف الظاهر، والضمير المستتر والبارز، ثمّ توسّعوا في ذلك، فاستعملوه بدلالة مصطلح الحذف السابقة تارة بدون قيد أو شرط، وتارة أخرى بقيد بقاء الأثر الإعرابي للمتروك في اللفظ. وقد اشترك في هذا التوسع أهل البصرة والكوفة على حدٍ سواء. مما أحدث تداخلا بين المصطلحين، ولبسا عند القارئ.
- أنه عن طريق دلالات مصطلح الإضمار السابقة أمكن توضيح أن المراد بالإضمار عند مَن قال من النحويين: الفاعل يضمر ولا يحذف، أو قال: الفاعل محذوف لا مضمر، أو قال: المفعول يحذف ولا يضمر – هو الضمير المستتر. وأن المراد من الإضمار عند مَن قال من النحويين: بإضمار فعل، أو بإضمار الفعل، أو بإضمار إن، أو بإضمار الحرف، أو بإضمار رب – هو ما ترك مما يقتضيه الكلام وله أثر إعرابي في اللفظ.
- حصل من دلالة مصطلح الحذف، ودلالة مصطلح الإضمار الثانية فرق متقرر عند النحويين بين المصطلحين، وهو أن الإضمار في حكم الحاضر الملفوظ به بخلاف الحذف. لكنهم لم يتقيدوا به في كل استعمالاتهم.
- فرق ابن مضاء بين المصطلحين بما ظاهرة الاستناد إلى العمد والفضلات، فما ترك مما لا بد منه من الكلام فهو إضمار، وما ترك مما يستغنى عنه من الكلام فهو حذف.
- فرق الزركشي بين المصطلحين استنادا إلى العامل، فما ترك وله أثر في اللفظ فهو إضمار، وما ترك ولم يبق له أثر في اللفظ فهو حذف.
- فرق الكفوي بين المصطلحين استنادا إلى المعنى، فما أسقط لفظا ومعنى فهو حذف، وما أسقط لفظا لا معنى فهو إضمار.

- رأى الباحث أنه يمكن أن يفرق بين المصطلحين بأن ما ترك من بنية الكلمة فهو حذف، وما خفي مما يقتضيه الكلام فهو إضمار.
- أطلق بعض المحدثين القول بأن المتقدمين يستعملون المصطلحين بدلالة واحد دون تفريق بينهما، كما أطلق بعضهم القول بأن النحويين يستعملون الإضمار فيما ترك وله أثر في اللفظ، والحذف فيما ترك ولم يبق له أثر في اللفظ. وهذا كله مبني على شيء من استعمالات النحويين لا كلها.

المراجع

ابن أبي الربيع (١٤٢٢هـ) *الكافي في الإفصاح*، تحقيق فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض.

ابن الحاجب (١٤٠٤هـ) *الإيضاح في شرح المفصل*، تحقيق موسى العليلي.

ابن السراج (١٤٠٥هـ) *الأصول في النحو*، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.

ابن الشجري (١٤١٣هـ) *أمالي ابن الشجري*، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

ابن جني (د.ت.) *الخصائص*، تحقيق محمد علي النجار.

ابن عصفور (د.ت.) *شرح الجمل الكبير*، تحقيق صاحب جعفر أبوجناح.

ابن مالك (د.ت.) *شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك*، تحقيق عدنان الدوري.

ابن مضاء (د.ت.) *الرد على النحاة*، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، ط٣.

ابن منظور (١٤١٩هـ) *لسان العرب*، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣.

ابن يسعون (١٤٢٩هـ) *المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح*، الجامعة الإسلامية.

أبو المكارم، علي (٢٠٠٨م) *الحذف والتقدير في النحو العربي*، دار غريب.

الأخفش (١٤٠١هـ) *معاني القرآن*، تحقيق فائز فارس، ط٢.

الأندلسي، أبو حيان (١٤١٨هـ) *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، تحقيق وشرح ودراسة رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة

الأندلسي، أبو حيَّان (١٤١١هـ) *البحر المحيط*، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الثانية.

الأندلسي، أبو حيان. (١٣٦٧هـ) *منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك*، تحقيق سدني جليزر، طبع بالولايات المتحدة الأمريكية.

الأنصاري، ابن هشام (١٤١٦هـ) *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية بصيدا.

أيوب، عبدالرحمن (د.ت.) *دراسات نقدية في النحو العربي*، مؤسسة الصباح.

الجرجاني (١٤١٦هـ) *التعريفات*، دار الكتب العلمية.

الجوهري (١٣٩٩هـ) *الصحاح*، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٢.

الحلبي، السمين (١٤٠٦هـ) *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم بدمشق.

حمودة، طاهر سليمان (١٩٩٨م) *ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي*، الدار الجامعية.

الخثران، عبدالله (١٤١١هـ) *مصطلحات النحو الكوفي*، هجر للطباعة.

الزركشي (د.ت.) *البرهان في علوم القرآن*، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣.

الزهراني، أحمد جار الله (٢٠٠٦م) *اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين*، مكتبة الرشد.

السهيلي (د.ت.) *نتائج الفكر*، تحقيق محمد البنا، دارالاعتصام.

سيبويه (١٤١١هـ) *الكتاب*، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت.

الشاطبي (١٤٢٨هـ) *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*، تحقيق عياد الثبيتي وآخرين، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

طليمات، غازي *(١٤٢٨هـ)* المفهوم النحوي في كليات الكفوي، مجلة التراث العربي، دمشق،العدد ١٠٦.

عبدالباقي، محمد فؤاد (١٤١٤هـ) *المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم*، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الرابعة.

عبدالجليل، ناجي (١٤١٥هـ) *الزيادة والحذف بين الأخفش والفراء من خلال كتابيهما معاني القرآن دراسة نحوية وموازنة*، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية.

علي، بكر علي (١٤٠٧هـ) *عوامل الإعراب بين التقديم والتأخير والحذف والتقدير*، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

الفراء (د.ت.) *معاني القرآن*، تحقيق محمد النجار.

القوزي، عوض (١٤٠٠هـ) *المصطلح النحوي*، نشر جامعة الملك سعود.

الكفوي (١٩٨٢م) *الكليات*، تحقيق محمد المصري، وعدنان درويش، منشورات وزارة الثقافة بدمشق، ط٣.

مركز التراث للبرمجيات (د.ت.) برنامج الجامع الأكبر للتراث الإصدار ٤,٥.

مصطفى، إبراهيم (١٩٣٧م) *إحياء النحو*، دار الكتاب الإسلامي.

Term When the Mental and Deletions Alnhoin Mudallolhma Study, the Difference Between Them

Rafei Ghazi Al Sulami

Asst. Prof. Arabic Language, Faculty of Arts & Humanities
King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia

Abstract. Study of the concealment and the deletion with the grammarians from their statement of meanings in terms of linguistic and Idiomatic, and eliminate the confusion which located at some of the formers and the moderns and to highlight the differences between the terms, the concealment and the omission that resulted by some of the formers from the context of the words of the precedes combined, and statement the suitable from unsuitable